



رمال الكويت العقارية ش.م.ب.
Kuwait Remal Real Estate K.S.C.C.
السجل التجاري 92528

الكويت في 2018/07/3

المحترمين

المسادة / بورصة الكويت

إدارة الشركات

تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع : نتائج البيانات المالية لشركة رمال الكويت العقارية
عن الفترة المنتهية في 2017/12/31

بالأشارة الى الموضوع اعلاة نود افادة سيادتكم انه تم اعتماد البيانات المالية المنتهية في 2017/12/31 بإجتماع مجلس ادارة شركة رمال الكويت العقارية في جلسته المعقده بتاريخ 2018/07/1 كما مرفق مع كتابنا هذا نموذج نتائج البيانات المالية للشركات الكويتية .

المرفقات

1. نموذج نتائج البيانات المالية السنوية للشركات الكويتية .
2. تقرير مراقب الحسابات .

رئيس مجلس الادارة

خليفة النصار



Annual Financial Statement Results Form
Kuwaiti Company (KWD)

نموذج نتائج البيانات المالية السنوية
الشركات الكويتية (د.ك.ع.)

Financial Year Ended on	31-12-2017	السنة المالية المنتهية في
-------------------------	------------	---------------------------

Company Name	اسم الشركة
Kuwait Rernal Real Estate Co KPCC	شركة رمال الكويت العقارية ش.م.ك.ع.
Board of Directors Meeting Date	تاريخ اجتماع مجلس الإدارة
	1/7/2018

البيان Statement	السنة الحالية Current Year	السنة المقارنة Comparative Year	التغيير (%) Change (%)
	31/12/2017	31/12/2016	
صافي الربح/الخسارة الخاص بمساهمي الشركة الأم Net Profit (Loss) represents the amount attributable to the owners of the parent Company	(12,521,577.000)	(9,188,674.000)	36.27%
ربحية/خسارة السهم الأساسية والمخفضة (فلس) Basic & Diluted Earnings per Share (fils)	(40.90)	(30.02)	36.24%
الموجودات المتداولة Current Assets	10,314,844.000	9,013,955.000	14.43%
إجمالي الموجودات Total Assets	67,313,406.000	77,664,857.000	-13.33%
المطلوبات المتداولة Current Liabilities	42,823,139.000	40,659,419.000	5.32%
إجمالي المطلوبات Total Liabilities	42,890,534.000	40,720,408.000	5.33%
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم Total Equity attributable to the owners of the Parent Company	24,422,872.000	36,944,449.000	-33.89%
إجمالي الإيرادات التشغيلية Total Operating Revenue	2,400,000.000	2,400,000.000	
صافي الربح (الخسارة) التشغيلية Net Operating Profit (Loss)	2,232,831.000	2,250,303.000	-7.8%
أرباح (خسائر) مرحلة رأس المال المدفوع Retained Profit (Loss) / Paid-Up Share Capital	(41.60%)	(.69%)	5929%

التغيير (%) Change (%)	الربع الرابع المقارن Fourth Quarter Comparative Period	الربع الرابع الحالي Fourth Quarter Current Period	البيان Statement
	2016	2017	
39.23%	(8,441,187.000)	(11,752.322)	صافي الربح/الخسارة الخاص بمساهمي الشركة الأم Net Profit (Loss) represents the amount attributable to the owners of the parent Company
39.20%	27.58	-38.39	ربحية/خسارة السهم الأساسية والمخفضة (فلس) Basic & Diluted Earnings per Share (fils)
	600,000.000	600,000.000	إجمالي الإيرادات التشغيلية Total Operating Revenue
-6.14%	594,937.000	558,398.000	صافي الربح (الخسارة) التشغيلية Net Operating Profit (Loss)

سبب ارتفاع/انخفاض صافي الربح/الخسارة Increase/Decrease in Net Profit/(Loss) is due to	
Decrease in valuation of investment properties ,investment available for sale and sale of investment available for sale	يسبب الانخفاض في تقييم العقارات الاستثمارية وقيمة الاستثمارات المتاحة للبيع وبيع الاستثمارات القائمة للبيع
Total Revenue realized from dealing with related parties (value, KWD)	بلغ إجمالي الإيرادات من التعاملات مع الأطراف ذات الصلة (المبلغ د.ك.)
There is no revenue	لا يوجد إيرادات
Total Expenditures incurred from dealing with related parties (value, KWD)	بلغ إجمالي المصروفات من التعاملات مع الأطراف ذات الصلة (المبلغ د.ك.)
300,000/-	300,000/-

Corporate Actions		استحقاقات الأسهم (الإجراءات المؤسسية)
النسبة	القيمة	
لا ينطبق	لا يوجد	توزيعات نقدية Cash Dividend
لا ينطبق	لا يوجد	توزيعات أسهم متحة مجانية Stock Dividend
لا ينطبق	لا يوجد	توزيعات أخرى Other Dividend
NO DIVIDEND	عدم توزيع أرباح	عدم توزيع أرباح No Dividends
	علاوة الإصدار Issue Premium	زيادة رأس المال Capital Increase
		تخفيض رأس المال Capital Decrease

ختم الشركة Company Seal	التوقيع Signature	العنصر الوظيفي Title	الاسم Name
		Finance Manager	James Mathew

- Auditor Report Attached

- مرفق تقرير مراقب الحسابات

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة المساهمين المحترمين
شركة رمال الكويت العقارية ش.م.ك.ع.
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي المتحفظ

لقد دققنا البيانات المالية لشركة رمال الكويت العقارية - ش.م.ك.ع. "الشركة"، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2017، وبيانات الأرباح أو الخسائر، الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، وبمستثناء أية تأثيرات محتملة نتيجة الأمور المبينة في أسس الرأي المتحفظ من تدرجات، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جملة النواحي المادية، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2017 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أسس الرأي المتحفظ

- 1- بالإشارة إلى (إيضاح 7) حول البيانات المالية المرفقة، توجد أرصدة نقدية لدى البنوك بمبلغ 23,782 دينار كويتي وقروض لأجل بمبلغ 36,082,915 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017. لم تتمكن من الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة للتحقق من الوجود والاكتمال لهذه الأرصدة، أو ما قد يترتب عليها من التزامات محتملة أو رهونات، أو أي أمور أخرى ذات علاقة بهذه الحسابات البنكية لعدم تمكننا من الحصول على المصادقات البنكية لها كما في 31 ديسمبر 2017. وعليه، فإننا لم نتمكن من تحديد أي تعديلات قد تكون ضرورية فيما يتعلق بهذا الأمر على البيانات المالية المرفقة.
- 2- تتضمن البيانات المالية المرفقة موجودات مالية متاحة للبيع بمبلغ 3,862,130 دينار كويتي (2016 - 7,866,877 دينار كويتي) (إيضاح 4)، والتي لم تتم الشركة بتقييمها لإدراجها بقيمتها العادلة كما في ذلك التاريخ، مما لا يتماشى مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية. فيما لو قامت الشركة بتقييم تلك الموجودات لتحديد قيمتها العادلة، فإن القيمة التقديرية لتلك الموجودات قد تتأثر إما سلباً أو إيجاباً نتيجة انخفاض أو زيادة قيمتها. وعليه، فإننا لم نتمكن من تحديد أي تعديلات قد تكون ضرورية فيما يتعلق بهذا الأمر على البيانات المالية المرفقة.
- 3- يتضمن بند مدينون وأرصدة مديلة أخرى لإيجارات مستحقة من طرف ذي صلة بصافي قيمة دفترية 3,881,366 دينار كويتي بالإضافة إلى رصيد آخر مستحق من أحد المساهمين بمبلغ 6,399,700 دينار كويتي (إيضاح 3). لم نتمكن من الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول قابلية استرداد تلك المبالغ. وعليه، فإننا لم نتمكن من تحديد أي تعديلات قد تكون ضرورية فيما يتعلق بهذا الأمر على البيانات المالية المرفقة.
- 4- كما هو مبين في (إيضاح رقم 17 - ج) حول البيانات المالية المرفقة، قامت الشركة خلال عام 2012 بإبرام عقد تأجير تجاري استأجرت بموجبه صقل في دولة الإمارات العربية المتحدة لمدة خمسة عشر عاماً مقابل قيمة إيجارية 18,500,000 درهم إماراتي (بما يعادل 1,522,550 دينار كويتي) سنوياً. لم تتم الشركة باحتساب القيمة الإيجارية لهذا العقد عن الفترة من 25 مارس 2016 إلى 31 ديسمبر 2017 والبالغة 32,742,466 درهم إماراتي (بما يعادل 2,694,705 دينار كويتي)، وتوجد قضايا متداولة بين الشركة والطرف المؤجر بهذا الشأن، هذا بالإضافة إلى أن الشركة تكف طرفاً في دعاوى قضائية وإجراءات قانونية أخرى ولا زالت تلك الإجراءات القانونية مستمرة. إن النتيجة النهائية لتلك الأمور لا يمكن تحديدها حالياً. وعليه، فإننا لم نتمكن من تحديد أي تعديلات قد تكون ضرورية فيما يتعلق بهذا الأمر على البيانات المالية المرفقة.
- 5- بالإشارة إلى (إيضاح 15) حول البيانات المالية الذي يوضح أن خسائر الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 قد بلغت 12,521,577 دينار كويتي (2016 - 9,188,674 دينار كويتي)، كما بلغت الخسائر المشاركة 12,733,502 دينار كويتي (2016 - 211,925 دينار كويتي). كذلك، فإن المطلوبات المتداولة للشركة قد تجاوزت موجوداتها المتداولة بمبلغ 32,508,295 دينار كويتي (2016 - 31,645,464 دينار كويتي). بالإضافة إلى ذلك، كما هو مذكور في (الإيضاحات 7 و 8 و 15)، فإن قروض لأجل وأعباء تمويل بمبلغ 39,134,263 دينار كويتي لم يتم سدادها في تاريخ استحقاقها، وقد قام البنك الدائن باتخاذ الإجراءات القانونية ضد الشركة، وقامت الشركة برفع دعوى قضائية مقابلة، ولا زالت الإجراءات القانونية مستمرة بين الطرفين. إن تلك الظروف تشير إلى وجود شكوك مادية من عدم التأكد مما يؤدي إلى شك حول قدرة الشركة على الاستمرارية.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة باستثناء الأمور الواردة في فترة أسس الرأي المتحفظ حسب تقديراتنا المهنية، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية. ولقد تم استعراض تلك الأمور ضمن تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية ككل، وفي التوصل إلى رأينا المهني حولها، وأتينا لا نبدي رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. لقد قمنا بحرض أمور التدقيق الهامة التالية:

تقييم العقارات الاستثمارية

إن العقارات الاستثمارية بمبلغ 53,133,000 دينار كويتي تمثل جزءاً كبيراً من إجمالي موجودات الشركة، إن تحديد القيمة العادلة لتلك العقارات يتطلب مجهود ذاتي يعتمد اعتماداً كبيراً على تقديرات وإفتراسات. وفقاً لذلك، إن تقييم العقارات الاستثمارية تم اعتباره من أمور التدقيق الهامة. تقوم المجموعة بعمل تقييم سنوي من خلال مقيمين معتمدين مستقلين لتحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية. إن تلك التقييمات تعتمد على بعض الافتراضات الأساسية مثل تقدير الإيرادات والتأجير، أسعار الخصم ومعدلات الإشغال، ومعرفة افتراضات السوق وسفاحل المطورين والمعاملات التاريخية. لغرض تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، قام المقيمون باستخدام تقنيات تقييم كطريقة ومسلية الدخل ومقارنة المبيعات، أخذاً بالاعتبار طبيعة واستخدام العقارات الاستثمارية. لقد قمنا بمراجعة تقارير التقييم الصادرة من قبل المقيمين المخصص لهم وركزنا على مدى كفاية الإفصاحات عن العقارات الاستثمارية كما هو مبين في (إيضاحات 5 و18) حول البيانات المالية.

المحاسبة عن المطالبات القانونية والتعاقبية

إن طبيعة أعمال الشركة تعرضها لخطر التقاضي والمطالبات التعاقبية من أطراف خارجية. ونظراً لمدى النتائج المحتملة ووجود درجة كبيرة من عدم اليقين بشأن تسوية مختلف المطالبات، فإن تحديد المبالغ، إن وجد، الذي يتعين تسجيله في البيانات المالية كمخصص أو الإفصاح عنه كالتزام محتمل يعد أمراً تقديرياً بطبيعته وبالتالي يعد هذا الأمر من أمور التدقيق الرئيسية. فيما يتعلق بالأمور القانونية المالية أو المطالبات التعاقبية بصفة عامة، لقد قمنا بالإطلاع على محاضر اجتماعات مجلس إدارة الشركة فيما يتعلق بالمراجعة المنتظمة للتقارير المتعلقة بالموقف القانوني للشركة. كما حصلنا على تأكيد كتابي من المستشار القانوني الخارجي للشركة بشأن وضع تلك الأمور.

الأرصدة والمعاملات والإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

تتعامل الشركة بشكل كبير مع أطراف ذات صلة، وتمثل التعاملات مع الأطراف ذات الصلة جزءاً هاماً من إيرادات الشركة وتدفقاتها النقدية، ويتطلب الأمر إجراء تقديرات جوهرية من قبل الإدارة عند تحديد الإفصاحات اللازمة فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات الصلة، وذلك وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (24) الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة. ونظراً لحجم الأرصدة الخاصة بالأطراف ذات الصلة وأهمية التعاملات مع الأطراف ذات الصلة للبيانات المالية، وكذلك أهمية التقديرات اللازمة لإعداد الإفصاحات الخاصة بالأطراف ذات الصلة، فإن هذا الأمر يعد من أمور التدقيق الرئيسية. ومن أجل تدقيق الأرصدة المستحقة من / إلى الأطراف ذات الصلة والإيرادات والمصروفات المتعلقة بها، قمنا بإجراء مجموعة من اختبارات الرقابة وإجراءات المراجعة التحليلية وإجراءات تدقيق جوهرية محددة للقيام بفحص أرصدة الأطراف ذات الصلة والمعاملات المتعلقة بها. كما قمنا بمراجعة سجل الرقابة الرئيسية فيما يتعلق بالشروع في القيام بالمعاملات مع الأطراف ذات الصلة والموافقة على تلك المعاملات وتقريرها وتسجيلها، كما تم الحصول على مصدقات من الأطراف ذات الصلة على صحة أرصدهم كما في 31 ديسمبر 2017، وقمنا بمراجعة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة للمساهمين، وقمنا بمقارنة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة التي توصلنا إليها مع تلك التي قامت الإدارة بتحديد. بالإضافة إلى ذلك، فقد قمنا بتقييم مدى ملائمة إفصاحات الشركة فيما يتعلق بأرصدة الأطراف ذات الصلة ومعاملاتهم كما هو وارد في (إيضاح 10) حول البيانات المالية.

معلومات أخرى

أن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى المرتبطة بها، كما أننا لا نجبر عن أية تأكيدات حولها. فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية فإن مسؤوليتنا هي قراءة تلك المعلومات الأخرى، وللقيام بذلك، فإننا نأخذ في الاعتبار فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل مادي مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها من خلال التدقيق، أو بطريقة أخرى إذا ما كانت تتضمن أخطاء مادية. هذا وإذا ما تبين من خلال عملنا أن هناك أخطاء مادية في تلك المعلومات الأخرى، فإننا مطالبون بإظهار ذلك، ضمن تقريرنا.

أمر آخر

إن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016، قد دقت من قبل مدقق آخر والذي أصدر رأياً متحفظ حول البيانات المالية بتاريخ 30 مارس 2017.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلية الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية، تكون إدارة الشركة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على تحقيق الاستثمارية والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستثمارية وتطبيق مبدأ الاستثمارية المحاسبية، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بيانات أخرى واقعية لتحقيق ذلك. إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة صلية التقرير المالي للشركة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا، إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائما بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت متفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذ بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقنيات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجارب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساسا لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال، تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذف، أو مقسود، أو عرض خاطئ أو تجلوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة الشركة.
- الاستنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ومرتب بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهري حول قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتحيل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والفهم، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها التوافق المخطط لأعمال التدقيق وثوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما أننا بتزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات أخلاقية المهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة ارتباطاتنا والأمور الأخرى التي قد تشير إلى وجود شكوك في استقلاليته، أو حيثا وجنت، والحماية منها.

ومن بين الأمور التي تم التواصل بها مع المسؤولين عن الحوكمة، تلك الأمور التي تم تحديدها من قبلنا على أن لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية وتم اعتبارها بذلك، من أمور التدقيق الهامة، ولقد قمنا بالإفصاح عن تلك الأمور ضمن تقرير التدقيق ما لم تكن القوانين أو التشريعات المحلية تحد من الإفصاح عن أمر معين، أو في حالات نادرة جدا، قررنا عدم الإفصاح عنها ضمن تقريرنا تجنباً لنتائج عكسية قد تحدث نتيجة الإفصاح عنها والتي قد تغطي على المصلحة العامة.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

إن الشركة تسك حسابات منقظمة وإن البيانات المالية تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليها وعند التأسيس والنظام الأساسي للشركة فيما عدا ما ورد في فترة أسس الرأي المتحفظ، وأن الجرد أجري وفقاً للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم نغف خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما أو لحد التأسيس والنظام الأساسي للشركة على وجه يؤثر مالياً في المركز المالي للشركة أو نتاج أعمالها فيما عدا ما ورد في فترة أسس الرأي المتحفظ.

د. شبيب عبدالله بنعجب

مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البريع وشركاهم

دولة الكويت
1 يوليو 2018

شركة رمال الكويت العقارية - ش.م.ك.ع.
بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	الإيضاح	الموجودات
4,409	24,493		الموجودات المتداولة :
9,009,546	10,290,351	3	نقد في الصندوق ولدى البنوك
9,013,955	10,314,844		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
			مجموع الموجودات المتداولة
7,866,877	3,862,130	4	الموجودات غير المتداولة :
60,778,000	53,133,000	5	موجودات مالية متاحة للبيع
6,025	3,432		مقتنيات استثمارية
68,650,902	56,998,562		ممتلكات ومعدات
77,664,857	67,313,406		مجموع الموجودات غير المتداولة
			مجموع الموجودات
210,000	-	6	المطلوبات المتداولة:
36,137,600	36,082,915	7	دائنة مزبحة
4,311,819	6,740,224	8	قروض لأجل
40,659,419	42,823,139		أرصدة دائنة أخرى
			مجموع المطلوبات المتداولة
60,989	67,395		المطلوبات غير المتداولة:
60,989	67,395		مخصص من مكافأة نهاية الخدمة
40,720,408	42,890,534		مجموع المطلوبات غير المتداولة
			مجموع المطلوبات
30,613,000	30,613,000	9	حقوق الملكية :
3,049,347	3,049,347	10	رأس المال
3,494,027	3,494,027	11	احتياطي اجباري
(211,925)	(12,733,502)		احتياطي اختياري
36,944,449	24,422,872		خسائر متراكمة
77,664,857	67,313,406		مجموع حقوق الملكية
			مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (21) تشكل جزءاً من البيانات المالية

خليفة عبدالله علي النصار
رئيس مجلس الإدارة

